بسم الله الرحمن الرحيم

OIC/PAL-02/2018/SG.SP/UNEXCOM

كلمة

معالي الدكتور

يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

مقر الأمم المتحدة – نيو يورك

28 نوفمبر 2018م

سعادة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

السيدات والسادة،

تأكيداً على التضامن الدولي المستمر مع الشعب الفلسطيني، وعلى التزام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه دعم حقوقه المشروعة، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها عام 1977 بإعلان هذا اليوم يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بعد ثلاثة عقود من تاريخ القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين، تحقق منهما واحدة، في حين طال انتظار الثانية اقامتها. فيما لا يزال الشعب الفلسطيني يتطلع الى ممارسة حقه في تقرير المصير وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، بما يضمن إحلال السلام في المنطقة.

يشكل لقاؤنا اليوم فرصة لنا جميعاً دولاً ومنظماتٍ وشعوباً، للوقوف على سياسات الاحتلال والاستيطان الاستعماري وسياسة الأبارتايد والتهويد والتهجير القسري التي ما زالت تمارس ضد الشعب الفلسطيني، وللنظر في مواقفنا ومساهماتنا وجهودنا الفردية والجماعية، ومسؤولياتنا تجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام القائم على الحق والعدل الذي ننشده جميعاً.

السيدات والسادة،

ينظم هذا الاحتفال في ظل ظروف بالغة الخطورة تشهدها القضية الفلسطينية، تتمثل في استمرار انغلاق الأفق السياسي نتيجة إمعان اسرائيل، قوة الاحتلال، في انتهاكاتها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعدم وفائها بالالتزامات والاستحقاقات المترتبة عليها. ويتزامن ذلك مع اتخاذ الإدارة الأمريكية مواقف وقرارات تؤكد انحيازها إلى قوة الاحتلال، بما يخالف قرارات الشرعية الدولية، ويتنافى مع دورها السابق كوسيط في عملية السلام، مما أضعف الآمال، وزاد من تدهور الوضع القائم، وخَلقَ مناخاً من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة برمتها.

إن هـذه التحـديات المتفاقمـة تسـتدعي تحـرك المجتمـع الـدولي بفاعليـة وجديـة تـتلاءم مـع خطـورة التطـورات وحجـم المسـؤوليات السياسـية والقانونيـة والأخلاقيـة الملقـاة علـى عاتقـه، تجـاه ضـرورة تثبيـت دعـائم السـلام والأمـن والاسـتقرار فـي المنطقـة، ورفـع الظلـم التـاريخي المتواصـل الـذي لحـق بالشـعب الفلسـطيني، وذلـك علـى قاعـدة احتـرام وتنفيـذ قرارات الامم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ونـدعو، فـي هـذه الصـدد، أطـراف المجتمـع الـدولي إلـى موائمـة سياسـاتها ومواقفهـا وجهودهـا ودورهـا مـع مـا يمليـه التزامهـا بسـيادة القـانون والعـدل واشـاعة السـلم والامـن مـن خـلال الانخـراط بشـكل فاعـل وجـاد فـي رعايـة متعـددة الأطـراف لعمليـة سياسـية، وفـق إطـار زمنـي محـدد ومرجعيـات دوليـة واضـحة، لتنفيـذ رؤيـة حـل الـدولتين، وتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني على مدار عقود طويلة.

السيدات والسادة،

وإذ نعـرب عـن إجلالنـا وتقـديرنا للشـعب الفلسـطيني الـذي اسـتطاع بعطائـه اللامحـدود وإيمانـه بعدالـة قضـيته، أن يبقـى صـامداً علـى أرضـه، مـدافعاً عـن حقوقـه، محققـاً مزيـداً مـن المكتسـبات الوطنيـة، فإننـا نـدعو الـى مزيـد مـن التأييـد والتضـامن الـدولي معـه ودعـم حقوقه المشروعة.

كمـا نجـدد التأكيـد، فـي هـذه المناسـبة، علـى مسـاندتنا ودعمنـا لجهـود القيـادة الفلسـطينية الراميـة الـى تمكـين دولـة فلسـطين مـن ممارسـة حقهـا فـي الانضـمام للمنظمـات والاتفاقيـات الدوليـة فـي إطـار تعزيـز مكانتهـا السياسـية والقانونيـة. ونشـير بالتقـدير لقـرار الجمعيـة العامـة الأخيـر مـنح دولـة فلسـطين صـلاحيات إضـافية أثنـاء رئاسـتها لمجموعـة 77 والصـين خـلال العـام 2019، ممـا يـدعم حقهـا فـي الحصـول علـى العضـوية الكاملة في الأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

أغتـنم، فـي الختـام، هـذه الفرصـة للتأكيـد مجـدداً علـى دعـم وتضـامن منظمـة التعـاون الإسـلامي مـع الشـعب الفلسـطيني فـي سـعيه لاسـتعادة حقوقـه الوطنيـة الثابتـة، بمـا فـي ذلـك حقـه فـي العـودة وتقريـر المصـير وإقامـة دولتـه المسـتقلة علـى حـدود الرابـع مـن حزيـران لعـام 1967 وعاصـمتها القـدس الشـرقية، وتحقيـق حـل عـادل لمسـألة اللاجئـين الفلسطينيين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 194.